عبد المنعم علي عيسى

الأردن يحشد سياسياً

قد تفسر «الوظيفية» في الدور طبيعة التحركات والسياسات التي يمارسها الأردن تجاه المسائل التي تفرض نفسها عليه، وتدير أيضا الكثير مما يبدو سلوكاً متناقضاً تجاهها بحيث يبدو ممكناً القيام بالشيء ونقيضه في مرحلتين تبدوان في كثير من الأحيان متقاربتين حتى ليثير التقارب الزمني بينهما الاستغراب، ولعل ذلك يبدو واضحا في تعاطي الأردن، مع الأزمة السورية التي تعتبر بالنسبة إليه ملفاً شائكاً ذا أهمية استثنائية تفرضها حقائق الأمن والاستقرار جنباً إلى جنب مع حقائق الاقتصاد، ومعايير أخرى من نوع الجوار الذي يعطي في كثير من الأحيان تداخلات مجتمعية ثقافية يصعب على صانع القرار تجاهلها.

عندما تبدى للأردن أن ثمة مناخاً دولياً، غربياً بالتحديد وبعضه إقليمي، يسير باتجاه إحداث تغيير كبير في سورية كانت الخيارات المتاحة أمام عمان ضيقة، والضغوط عليه لا قبل له بمواجهتها، الأمر الذي دفعه للقبول باحتضان «غرفة الموك» على أراضيه عام ٢٠١٥، على الرغم من أنه كان مدركا للمخاطر المترتبة على ذلك الفعل خصوصا إذا ما جاءت النتائج عكسية لتلك التي كانت ترمي إليها، والشاهد هو أن عمان حتى في أوج انغماسها بذلك المشروع لم تذهب نحو قطيعة كاملة مع دمشق وإن كان السطح السياسي الذي ترسمه العلاقة الرسمية بين البلدين كان قد شهد تشكلا سجلته محطات عدة كان أبرزها الإعلان عن أن السفير السوري في عمان «شخصاً غير مرغوب فيه» وذلك في شهر أيار من عام ٢٠١٤، وهو المصطلح الذي يعبر عادة عن نظرة مفادها أن أداء هذا السفير يثير إشكالاً للسياسات العامة للبلاد التي عبرت عن موقفها ذاك، كان الفعل تشنجيا بدرجة لا يفسرها سوى المآلات التي ذهبت إليها عمان بعد أقل من عام حين خرجت إلى السطح «غرفة الموك» المحتضنة أردنياً كفعل إسنادي لنظيرتها «غرفة الموم» التي سبقتها بثلاثة أعوام وكان مقرها الأراضي التركية منذ منتصف عام ٢٠١٢، بعد أن تبين أن الإسناد بجناح واحد فعل غير ناجح أو هو غير كاف لإتمام المهمة.

بدء التململ على صانع القرار السياسي الأردني منذ انطلاق «مسار أستانا» العام ٢٠١٧، فالأول بدا وكأنه أجاد قراءة الرياح السياسية التي استولدها، ولسوف يستولدها، الثاني لاحقاً، وهي، أي تلك القراءة، تقول إن «الغرفتين» قد استنفدتا صلاحياتهما تماماً، وأن قيادتهما في واشنطن عادت لنغمتها القديمة التي تقول بتغيير سلوكية النظام» في دمشق لا تغييره، وهذا سيدفع نحو لحظ أن واشنطن ماضية في سياسة ترمي إلى تثبيت الوضع السوري الراهن على حاله، وتبقي الجرح السوري في حال من النزيف المستمر، لكن هذي القراءة الأردنية قادت نحو مزيد من التململ إذ لطالما ارتأت عمان أن النزيف السوري سيعمق من نظير له حاصل على الضفة الأردنية بفعل اتصال العديد من الشرايين بينهما.

قبيل نحو عام، أو يزيد قليلاً، قدم الأردن مبادرة للولايات المتحدة تقضي بتعديل هذه الأخيرة لسياساتها تجاه الأزمة السورية، هذه المبادرة الأردنية الجديدة التي ترمي إلى تسريع مشاريع «التعافي المبكر» بنهج تدريجي» وفقاً لتوصيف الصفدي نفسه، تلحظ تطورا جديدا يعيد الدور العربي المجمد منذ سنوات تجاه الأزمة السورية، واللحظ إياه يرقب التقارب السوري التركي الذي يبدو سالكا حتى الآن، والفعلان، أي الضرورة والترقب، يرميان إلى بث الروح في دور عربي يبدو متهتكا وإلى عدم ترك الساحة السورية لدور تركي بدا وكأنه غير أن أدواته ليعتمد على «فرشاة» السياسة بديلا عن «إزميل» السلاح الذي استخدمه على مدى عشر سنوات، ومن خلالهما تهدف عمان إلى شبك واشنطن برؤيتها الجديدة انطلاقاً من المخاوف المتولدة عن «الانسحابات» الروسية التي سيملأ الفراغ فيها الإيرانيون، وهي المخاوف التي تحدث عنها الملك الأردني صراحة في شهر أيار المنصرم.

قد تشكل دوافع الأردن التي قادته إلى إطلاق مبادرات عدة على مدى السنوات الثلاث السابقة باتجاه إيجاد حلول لأزمة باتت ترخي بظلالها الثقيلة عليه قياساً إلى تداعياتها الاقتصادية والأمنية، عوامل بارزة في مشروعيتها التي تزداد عبر «المخاوف» التي يمكن أن يستولدها تفاهم تركي سوري، لكن ما يضعف فرص نجاحها هو التوقيت الذي جاءت فيه، فالراجح الآن أن واشنطن تجد نفسها في وضعية «نازع الألغام» أمام «المرات» الروسية، وهي تسعى إلى تفخيخ الملف السوري من جديد بوجه موسكو في أعقاب التطورات التي تشهدها الحرب الأوكرانية.

والانتقال من العقوبات غير المجدية إلى سياسات أكثر مرونة تلحظ المتغيرات الحاصلة في الملف السوري، وفي جنبها جاء الرد الأميركي على تلك المبادرة «بارداً» لكن عمان ارتأت أن «البرود» الأميركي هو من النوع الذي يمكن نقله لمرحلة «الفاتر» ولربما «الساخن» لاحقا إذا ما سنحت الظروف والمتغيرات، ثم أعاد الملك الأردني عبد الله الثاني طرح أفكار جديدة لمبادرته أثناء لقائه بالرئيس الأميركي جو بايدن في قمة جدة في تموز من العام الحالي، والراجح أن الرد الأميركي كان على حاله «البارد» السابق قياساً لحماوة الملفات الأخرى التي كان يحملها بايدن في جعبته وعلى رأسها الطلب من السعوديين، ودول الخليج، زيادة إنتاج النفط لتلافي ارتفاع حاد في أسعاره.

في لقاء معه أجرته صحيفة «ذا ناشيونال» قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، الذي كان موجوداً في نيويورك لحضور الدورة ٧٧ من أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، إن بلاده «تحشد لعملية سياسية تقودها دول عربية لإيجاد حل ينهي الصراع في سورية»، ثم أضاف: إن «عمان ترنو إلى دور عربي جماعي لإنهاء الأزمة السورية بالتنسيق مع الأصدقاء والشركاء» وإن «العرب يجب أن يبذلوا جهداً في إنهاء الكارثة السورية»، وفي شروحاته التي قدمها لإيضاح المبادرة الأردنية قال إن الأخيرة ستستند إلى قراري مجلس الأمن ذوي الرقمين ٢٢٥٤ و٢٦٤٢ اللذين يضمان «خريطة طريق» لتسوية تفاوضية.

عودة الانشقاقات إلى صفوف «أحرار الشام» الإخوانية

عادت الانشقاقات والخلافات بين متزعمي ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية»، المدعومة من النظام التركي، وذلك بإعلان كتلة ما يسمى «لواء الإيمان»، أمس، تعليق عملها داخل «الحركة»، على خلفية عدة خلافات مع متزعميها الحاليين، متزعمها العام المدعو عامر الشيخ عامر «أبو عبيدة» ونائبه أبو محمد الشامي.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة عن مصدر مطلع داخل «أحرار الشام»: إن كتلة «لواء الإيمان» تمثل ربع حجم «أحرار الشام» ومن ضمنها تلك ما تسمى « قوات النخبة»، ويبلغ عدد «اللواء» ٥٠٠ مسلح.

وأوضح المصدر أن سبب تعليق «لواء الإيمان»، العمل يعود إلى الخطوات الأخيرة التي قام بها متزعم «الحركة» بتطبيع العلاقات بشكل كبير مع ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي غطاء له، مع وجود معلومات غير مؤكدة عن نية متزعمي «الحركة» بالانضمام بشكل رسمي لـ«الهيئة»، خاصة بعد أن أصبحت الأخيرة تقدم الدعم المالي بشكل كامل لـ«الحركة» من مصاريف وقسائم وقود ورواتب مسلحين.

وأشار إلى أن قيام مسلحين من «الهيئة» بالإشراف على معسكرات التدريب لمسلحي «النخبة»، ويعمل اختبارات لمسلحي «الحركة» بشكل علني أثار حفيظة المسلحين، ورفضهم للأمر كونه الأول من نوعه بأن يقوم مسلح من «تحرير الشام» بالدخول والإشراف على مسلحي «الحركة» داخل تجمعاتها.

وأكد المصدر، أنه في حال لم تحل المشكلات الحالية سيتبع «لواء الإيمان» عدد من الكتل داخل «أحرار الشام»، مشيراً إلى أن العدد الأكبر من «الحركة» لا يستسيغ الخطوات التي تقوم بها القيادة الحالية، ويتوقع بأن تعود المشكلات الداخلية التي شهدتها «الحركة» منذ عامين متمثلة بطرفي الخلاف السابق من القيادة القديمة للحركة المدعو جابر علي باشا وجناحها العسكري المتمثل بالمدعو حسن صوفان.

وفي آب ٢٠٢١ أعلنت ألوية وكتل في «أحرار الشام»، انشقاق العديد من مسلحيها وانضمامهم إلى ما تسمى «الجبهة الشامية» المنضوية فيما يسمى «الجيش الوطني» الذي شكله النظام التركي في المناطق التي يحتلها بشمال البلاد.

كما شهدت «أحرار الشام»، في كانون الثاني ٢٠٢١، خلافات بعد إعلان متزعمها العام الجديد آنذاك المدعو عامر الشيخ، عن تعيين عدد من شخصيات «الحركة» الإخوانية في المناصب العسكرية والإدارية.

وبينما يعتبر نظام الرئيس رجب طيب أردوغان الداعم الأكبر لتنظيم «الإخوان المسلمين» العالمي، تعد «أحرار الشام» الجناح المسلح لجماعة «الإخوان المسلمين» في سورية التي ارتكبت جرائم مروعة في ثمانينيات القرن الماضي في البلاد ونشطت مع شن الحرب الإرهابية على سورية في عام ٢٠١١.

وكالات

سورية وإيران: لتعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات التي تخدم البلدين

سفير سورية في إيران شفيق ديوب بحث مع رئيس لجنة الصداقة الإيرانية السورية آية الله حسن أخْتري سبل تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات (عن الانترنت)

دعا سفير سورية في إيران شفيق ديوب أمس إلى تنسيق الجهود بين دمشق وطهران لتحقيق قفزة نوعية في إنجاز المشاريع المشتركة الهادفة لتخفيف الضغوط عن شعبي البلدين، وتحييد آثار العقوبات، وتعزيز صمود محور المقاومة في كل المجالات.

وبحث ديوب مع رئيس لجنة الصداقة الإيرانية السورية آية الله حسن أخْتري، سبل تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات التي تخدم البلدين والشعبين الصديقين، وذلك حسب ما ذكرت وزارة الخارجية والمغتربين على صفحتها في موقع «فيسبوك».

وأشار ديوب إلى أهمية تعزيز التعاون الثنائي، ومضاعفة الجهود المشتركة من القطاعين العام والخاص في مختلف المجالات، وصولاً إلى نتائج عملية ملموسة تلبي متطلبات المرحلة الراهنة التي يواجه فيها البلدان عقوبات اقتصادية ظالمة وغير مشروعة.

وقال: إنه «بعد إخفاق الأعداء في تحقيق أهدافهم في الميدان لجؤوا إلى فرض العقوبات، وشن حرب اقتصادية غير مسبوقة، الأمر الذي يتطلب تنسيق الجهود الثنائية لتحقيق قفزة نوعية في إنجاز المشاريع المشتركة الهادفة لتخفيف الضغوط عن شعبي البلدين، وتحييد آثار العقوبات، وتعزيز صمود محور المقاومة في كل المجالات، بما يحفظ سيادة ووحدة واستقلال سورية وإيران، ويحمي المنطقة من المؤامرات التي تحاك ضدها».

وأشار ديوب إلى أهمية قانون الاستثمار الذي صدر قبل أكثر من عام، وتضمن تسهيلات إدارية وإعفاءات مالية وضريبية كبيرة تتيح المجال للعمل والاستثمار على نطاق واسع في مختلف المجالات، وأوضح أهمية عمل لجنة الصداقة الإيرانية السورية والشركات الإيرانية، في لعب دور ريادي في تعزيز الاستثمار من خلال إحداث شركات مشتركة تعود بالنفع على الجانبين.

من جانبه شدد أخْتري على أهمية التعاون الثنائي في مختلف المجالات، مؤكداً سعي بلاده لتحقيق إنجازات جديدة تشكل أنموذجاً لبقية المشاريع، ومنها إحداث شركات مشتركة في مجال النفط والسياحة والتسهيلات المصرفية والبنكية والرسوم الجمركية والنقل وقطع غيار السيارات.

ونوه الجانبان بأهمية مبادرة «الحزام والطريق»، والدور الذي يمكن أن تلعبه في تعزيز التعاون الثنائي المتعدد الأطراف، مؤكدين مواصلة العمل لتنفيذ ما تم بحثه من مشاريع تلبي تطلعات البلدين في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وعبر عدد من المستثمرين ورجال الأعمال الحاضرين في الاجتماع وجهات نظرهم بشأن المشاريع التي هي قيد التنفيذ في سورية، إضافة إلى طرح عدد مشاريع مشتركة جديدة للتعاون المستقبلي.

وكالات

تدهور الأوضاع بمخيمات «قسد» ومظاهرات احتجاجية ضدها

فلتان أمني يحملون نظام أردوغان المسؤولية والأهالي يحملون بمناطق الاحتلال التركي

مع تصاعد حالة الفلتان الأمني، نتيجة ممارسات مرتزقة النظام التركي الإرهابيين في المناطق التي تحتلها قواته في أرياف حلب، أكد الأهالي أن الأخير يتحمل المسؤولية الكاملة عن تدهور الأوضاع وانتشار الجريمة، في حين خرجت تظاهرات في ريف دير الزور الشرقي احتجاجاً على ممارسات ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد»، بينما يشهد مخيم «ناق السمن»، الذي تديره الميليشيات في الرقة تردياً للأحوال المعيشية أدت إلى تشريد قاطنيه.

وعلى خلفية مقتل «الناشط» محمد أبو غنوم وزوجته خرق أيام برصاص مجهولين في مدينة الباب المحتلة من النظام التركي شرق حلب، طالب ناشطون بضبط الأمن في المدينة، ووضع حد لحالة الفلتان الأمني التي تعاني منه وأعلنوا في بيان عن حزمة أولى من المطالب ترافقت مع عصيان مدني وإضراب وحملت قوات النظام التركي المسؤولية الكاملة عن تدهور الأوضاع في مختلف المناطق التي تحتلها في شمال سورية وينشر فيها مرتزقتها، وذلك وفق ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة.

وطالب البيان بالاستقالة الفورية لـ«المسؤولين الحاليين»، عن أمن المدينة وتطبيق خطة أمنية فورية تضمن إيقاف الفلتان المرعب والقبض على القتلة وتطبيق القصاص العادل فيهم منعاً تمزيد من الخطوات التصعيدية التي من شأنها أن «تؤجج الموقف بشكل لا تحمد عقباه».

ويوم الجمعة الماضي قتل مجهولون أبو غنوم وزوجته وهو المعروف بانتقاده حالة الفساد المنتشرة في مختلف القطاعات في مناطق الاحتلال التركي وانتشار ميليشيا «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال، وتحديداً في مدينة الباب.

فلتان أمني نتيجة ممارسات مرتزقة النظام التركي الإرهابيين في المناطق التي تحتلها قواته في أرياف حلب (عن الانترنت- أرشيف)

على خط موازٍ، خرج أهالي مدينة الراعي المحتلة بريف حلب الشمالي الشرقي التي تنتشر فيها مرتزقة الاحتلال في تظاهرة أمام مبنى ما يسمى «المجلس المحلي»، احتجاجاً على قرار الأخير رفع سعر مادة الخبز، ما أثار حفيظة الأهالي واستياءهم في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة وقلة فرص العمل والبطالة، مرددين شعارات مناهضة للاحتلال ومرتزقته، الذين يقومون حسب تأكيدات الأهالي بسرقة مادة الطحين المدعوم من المنظمات الإنسانية، ويبيعها لاحقاً إلى أصحاب أفران بأسعار مرتفعة ما يزيد عليهم أرباحاً طائلة.

المشهد لم يختلف في مدينة مارع المحتلة شمال حلب لجهة الفوضى وحالة الفلتان الأمني، إذ قام مسلحون مجهولون باقتحام منزل شخص من أهالي المدينة ورميه بالرصاص بشكل مباشر، ما أسفر عن مقتله على الفور، وذلك وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة ذكرت أن المقتول كان متزعماً سابقاً في ميليشيا «الجيش الحر» الموالي للاحتلال التركي.

وفي غضون المحتلة شمال غرب حلب، صعد مرتزقة النظام التركي ممارساتهم الإرهابية بحق الأهالي، إذ نفذت ميليشيا «فيلق الشام» الموالية للاحتلال التركي حملة دهم واعتقالات واسعة في قرية برج حيدر التابعة لناحية شيراوا بريف عفرين، واعتقلت ٧ مواطنين من أهالي القرية بتهمة «التعامل مع القوات الكردية»، وذلك بغية ابتزازهم وتحصيل مبالغ مالية منهم، وذلك حسب ما ذكرت المصادر الإعلامية المعارضة.

في حين قامت بنفس الأمر ميليشيا «الجبهة الشامية» المنضوية فيما يسمى «الجيش الوطني» الذي شكله النظام التركي في المناطق التي يحتلها بشمال البلاد.

وبالموازاة مع ذلك، تظاهر مدرسون في الواقع تحت سيطرة ميليشيات «قسد» وقفة احتجاجية طالبوا خلالها بزيادة الرواتب وتعيين المزيد من المدرسين بسبب كثافة أعداد الطلاب، وتوظيف حراس للمدارس لحمايتها من السرقات والنهب، وصرف رواتب عقود الأمومة عن العام الفائت، وصرف تعويض نقل للمدرسين، وزيادة عدد المنظفات العاملة في المدارس التربوي.

كما طالب المشاركون بالوقفة بإعادة بناء المدارس المدمرة في المنطقة، وتطبيق قانون المعلمين، وتفعيل دور نقابة المعلمين وألا يقتصر دورها على خصم مبلغ من الراتب، إضافة لتجهيز المدارس وتقديم الوسائل التعليمية المناسبة وزيادة الدعم في الظرفياسات، وفق المصادر الإعلامية المعارضة.

وزعم توتس، أن «إحالة طالبي الحماية إلى سفاراتهم بشكل عام من شأنه أن يعرض سلامة طالبي الحماية للخطر»!

واعتبر أن الأنظمة ستكون عندئذ قادرة على «جمع المعلومات حول المتضررين وأقاربهم الذين فرّوا من تلك البلدان».

وأصدرت السلطات الألمانية سابقاً ما تسمى بـ«أوراق جواز السفر البديلة للسوريين المؤهلين»، لأن الحصول على وثائق من السفارة في سورية في هذا البلد متعذر بسبب أن السفارة مغلقة.

وتقوم الحكومة السورية بجهود حثيثة لإعادة هؤلاء اللاجئين في دول الجوار والدول الغربية إلى وطنهم، حيث أكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بدمشق في بيانه الختامي، مواصلة الحكومة جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، واستعدادها ليس لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن فحسب، بل مواصلة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم.

لكن دولاً أقليمية وغربية داعمة للإرهاب في سورية وعلى رأسها ألمانيا، تعرقل عودة هؤلاء اللاجئين بذريعة الضغط على الحكومة السورية من خلال هذا الملف في المفاوضات السياسية.

في الأثناء كانت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء في تقرير لها نقلته وكالة «نورث برس» الكردية أمس، أن عدد طلبات اللجوء المقدمة في دول الاتحاد في شهر تموز الماضي، تجاوز ٧٠ ألفاً للشهر الثالث على التوالي.

وحسب الأرقام التي قدمتها وكالة الاتحاد، فإن أرقام تموز ٢٠٢٠ تقارن بحوالي ٥١٠٠٠ طلب تم تقديمه في تموز ٢٠٢١ و٤٢٩٠٠٠ طلب تم تقديمه في تموز ٢٠٢٢.

وأضافت الوكالة، أن الأفغان استحوذوا على أكبر مجموعة من المتقدمين بنحو ٢٠ بالمئة من إجمالي الطلبات، في حين تلاهم السوريون بواقع ٩١٠٠ طلب.

وكالات

ألمانيا تدعو لتسهيل إصدار جوازات سفر بديلة للاجئين السوريين!

في إطار مواصلتها عرقلة عودتهم إلى بلادهم، دعت ألمانيا إلى تسهيل منح أوراق جوازات سفر بديلة للاجئين السوريين ممن يتمتعون بوضع «الحماية الفرعية»، وذلك بحجة أن إحالة طالبي الحماية إلى سفارات بلادهم من شأنه أن يعرض سلامتهم للخطر.

ودعا عضو البرلمان الألماني «بوندستاغ» عن حزب الخضر كونستانتين فون نوتس، وزارة الداخلية الاتحادية إلى تسهيل إعطاء أوراق جوازات سفر بديلة للسوريين والإريتريين الذين يتمتعون بوضع الحماية الفرعية، وذلك حسب ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة أمس عن صحيفة «دير شبيغل» الألمانية.

وأضاف نوتس: أنه «وفقاً للممارسات الإجرائية الحالية، يجب على هؤلاء المهاجرين، على عكس اللاجئين المعترف بهم، التقدم بطلب للحصول على جواز سفرهم أو تمديده في مكاتب التمثيل في بلدهم الأصلي».

وبسبب رسوم جوازات السفر الباهظة، «يضيع أيضاً على تمويل الأنشطة الفاسدة والحربية في سورية وإريتريا»!

وزعم نوتس، أن «إحالة طالبي الحماية إلى سفاراتهم بشكل عام من شأنه أن يعرض سلامة طالبي الحماية للخطر»!

وتسيطر «قسد» على أجزاء واسعة من محافظات دير الزور والرقة والحسكة وحلب، بما يشكل نحو ٢٥ بالمئة من الجغرافيا السورية، وذلك بعد أن تراجعت مساحة هيمنتها عقب اغتصاب النظام التركي منذ سنوات مثل أبيض شمال الرقة ورأس العين بريف الحسكة الشمالي الغربي خلال العدوان الذي شنه على الأراضي السورية تحت مسمى «نبع السلام» في ٩ تشرين الثاني ٢٠١٩ إثر انسحاب قواعد «التحالف الدولي» التي تقوده واشنطن بزعم محاربة الإرهاب من المنطقتين. وتدير الميليشيات مناطق نفوذها عبر ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، حيث تبذل جهوداً على الثانية.

«الوطن» استقصت آراء العديد من أهالي مناطق «قسد» الذين عبروا عن خشيتهم من تكرار سيناريو تل أبيض ورأس العين في مناطقهم في الأثناء تحذر وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء في تقرير لها نقلته وكالة «نورث برس» الكردية أمس، أن عدد طلبات اللجوء المقدمة في دول الاتحاد في شهر تموز الماضي، تجاوز ٧٠ ألفاً للشهر الثالث على التوالي.

والبنكية والرسوم الجمركية والنقل المشترك.

وعبر عدد من المستثمرين ورجال الأعمال الحاضرين في الاجتماع وجهات نظرهم بشأن المشاريع التي هي قيد التنفيذ في سورية، إضافة إلى طرح عدد مشاريع مشتركة جديدة للتعاون المستقبلي.

وكالات

عبد المجيد لـ«الوطن»: استعداد سورية لاستقبالهم تؤكد ثبات موقفها من نهج المقاومة

القيادة السورية تستقبل قريباً وفد فصائل فلسطينية ضمنه «حماس المقاومة»

من لقاء سابق للرئيس بشار الأسد مع فصائل المقاومة الفلسطينية في دمشق (عن الانترنت)

| موفق محمد

علمت «الوطن» أن القيادة السورية ستستقبل خلال الأيام القليلة القادمة وفداً يضم فصائل المقاومة الفلسطينية، بينهم ممثلون عن حركة المقاومة الفلسطينية «حماس»، وتحديداً من الجناح المقاوم وليس الجناح الإخواني، وذلك بعد إصدارها مؤخراً بياناً أكدت فيه «تقديرها لسورية قيادة وشعباً، ولدورها في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة»، وعزمها على بناء وتطوير علاقات راسخة مع سورية.

وتفيد المعلومات بأن ممثلي حركة المقاومة الفلسطينية «حماس» سيزورون سورية بعد إنهاء زيارة يقوم بها وفد من الحركة إلى الجزائر، هدفت إلى بحث المصالحة مع حركة التحرير الوطني «فتح» التي يترأسها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، على أن تقتصر العلاقات في المرحلة الحالية وفق مصادر بدمشق، على عودة حماس كفصيل مقاوم حصراً، وضمن وفد يمثل كل الفصائل المقاومة، من دون أن يكون لها أي تمثيل في سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح الأمين العام لجبهة النضال الشعبي خالد عبد المجيد، أنه حتى الآن ليس لديه معلومات حول موضوع زيارة الوفد، وليس الجناح الإخواني، وذلك لأن القيادة السورية ستستقبل خلال الأيام القليلة القادمة وفداً يضم فصائل المقاومة الفلسطينية وبينهم ممثلون عن «حماس».

وأشار إلى أن وفداً من «حماس» حالياً في الجزائر وزيارته ستستمر حتى الـ١٣ من الشهر الجاري، والمعلومات تفيد بأنه بعد انتهاء زيارة وفد الحركة للجزائر سيتم تحديد موعد من قبل دمشق لزيارة ممثلين عن الحركة إلى سورية.

وأضاف: «الأسبوع الماضي اجتمعت الفصائل في بيروت وأبلغونا بأن رئيس وفد «حماس» الذي سيزور سورية هو مسؤول العلاقات العربية – العربية في الحركة خليل الحية»، وتابع: «قالوا إنهم ينتظرون تحديد الموعد من الإخوة في سورية».

ولفت عبد المجيد إلى أن معلومات تسربت أول من أمس عن قطاع غزة بأن زيارة وفد «حماس» إلى دمشق ستكون بعد انتهاء الحوارات في الجزائر.

وقال: «نحن ننتظر إلى إعادة ترميم العلاقة بين «حماس» وسورية على أنها خطوة ضرورية في هذه المرحلة، فهيا مصلحة فلسطين وسورية ودول محور المقاومة، لأن العلاقة التي كانت متوترة ومقطوعة بين سورية و«حماس» كانت إحدى الثغرات في محور المقاومة وخاصة موقف «حماس» السابق من الأحداث في سورية».

وأضاف: ولو أنه لم يصدر شيء رسمي في سورية حتى الآن، لكن سورية باستعدادها لاستقبال «حماس المقاومة»، تؤكد ثبات موقفها من نهج المقاومة ومن فصائل المقاومة وليس من أي تنظيم له أهداف أخرى، ولذلك أكدت «حماس» في بياناتها استعدادها كفصيل فلسطيني في حركة المقاومة، عزمها على بناء وتطوير علاقات راسخة مع سورية.

وتابع: «أعتقد أن السياسة السورية تنبع من رؤية راسخة لطبيعة الصراع مع العدو الصهيوني، وأعتقد أن عودة العلاقة تساهم في تعزيز مواجهة الاحتلال الصهيوني واعتداءاته المتكررة سواء في فلسطين أم سورية».

ومع اندلاع الأزمة في سورية منتصف آذار ٢٠١١، وقفت «حماس» إلى جانب الإرهابيين وشكل عناصر منها تنظيم «كتائب أكناف بيت المقدس» الإرهابي في مخيم اليرموك جنوب دمشق، كما نفّذ التنظيم تجربة الأنفاق في قطاع غزة إلى سورية، وذلك رغم احتضان دمشق لسنوات طويلة قيادات الحركة ودعمها لها في المحافل الدولية العربية والإقليمية والدولية.

وعلى خلفية ذلك انقطعت العلاقة بين دمشق و«حماس»، وغادر في عام ٢٠١٢ رموز الحركة السياسيون سورية، واتخذوا من تركيا وقطر اللتين دعمتا الإرهاب في سورية مقراً لهم.

هذه التطورات بعدما أصدرت «حماس» في ١٦ الشهر الماضي بياناً قالت فيه: إن «سورية احتضنت الشعب الفلسطيني وقضيته المقاومة لعقود من الزمن، ما يستوجب الوقوف معها في ظل ما تتعرض له من عدوان غاشم»، معربة عن «تقديرها لسورية قيادة وشعباً، ولدورها في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة».

وأوضحت الحركة في البيان، «أنها تتطلع لاستعادة سورية دورها ومكانتها في الأمتين العربية والإسلامية، وندعم كل الجهود من أجل استقرارها وازدهارها وتقدمها»، مؤكدة رفضها لأي مساس بوحدة سورية، مشيرة إلى أنها «ستضفي في بناء وتطوير علاقات راسخة مع سورية».

افتتاح مركز للتسوية في حماة

المحافظ لـ«الوطن»: اتخذنا كل الإجراءات لاستقبال الراغبين

| حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

بدأت في محافظة حماة صباح أمس عملية تسوية أوضاع المطلوبين من المدنيين والعسكريين الفارين، والمتخلفين عن الخدمتين الإلزامية والاحتياطية، بعد افتتاح الجهات المختصة مركزاً في محطة القطار بالمدينة، وذلك وفقاً لاتفاق التسوية الذي طرحته الدولة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح محافظ حماة محمود زنيوعة، أن المحافظة اتخذت كل الإجراءات وأتمت كل التجهيزات بالتعاون مع الجهات المعنية، بهدف استقبال الراغبين بتسوية أوضاعهم والعودة الآمنة إلى مناطقهم.

وفي سياق متصل، نقلت وكالة «سانا» عن رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في محافظة حماة اللواء عساف نيسان، أن «افتتاح المركز يشكل فرصة لكل المطلوبين المدنيين في الداخل أو بالخارج، والعسكريين سواء بالفرار الداخلي أو الخارجي لتسوية أوضاعهم والعودة إلى كنف الدولة وإلى قراهم ومنازلهم في أرياف حماة»، مشدداً على أن الدولة تقدم كل التسهيلات اللازمة للمواطنين أو العسكريين الراغبين بالقدوم إلى المركز وتسوية أوضاعهم.

وعبر عدد من المواطنين المشمولين بالتسوية عن ارتياحهم لبدء إجراءات التسوية ليعم الأمن، ويتمكنوا من العودة إلى عملهم، منوهين بجهود الدولة في إطار ذلك، والتي منحتهم الفرصة من أجل متابعة حياتهم الطبيعية والمشاركة في إعادة الأعمار، وفتح صفحة جديدة للانخراط في المجتمع وممارسة الحياة الاعتيادية كغيرهم من أبناء الوطن.

وجاء افتتاح المركز بهدف تشجيع من غرر بهم بالعودة إلى مدنهم وبلداتهم والاستفادة من مرسوم العفو الرئاسي الأخير، وذلك ضمن إجراءات ميسرة، حيث تعمل الجهات المختصة على تسهيل عملية التسوية والإسراع بها، لجميع أبناء المحافظة داخل أراضي السورية وخارجها، بغية تشجيع المواطنين على العودة إلى بلدانهم بالسرعة الممكنة.

وفي السادس من الشهر الجاري، بدأت عملية تسوية أوضاع المطلوبين والفارين والمتخلفين عن الخدمتين الإلزامية والاحتياطية، في صالة السابع من نيسان بمدينة السويداء بحضور فعاليات أهلية واجتماعية ورسمية، وسط إقبال عدد كبير من الراغبين بتسوية أوضاعهم.

وقبل ذلك، وصل قطار التسويات إلى إدلب، مع افتتاح الجهات المختصة في الخامس من الشهر الماضي مركزاً في مدينة خان شيخون بريف المحافظة لإفساح المجال أمام الراغبين بتسوية أوضاعهم.

وأوضح محافظ إدلب نائل سلهب، حينها، أن الدولة السورية يهمها أن يعود الأهالي إلى قلب المناطق إلى قراهم ومنازلهم، مشيراً إلى أن الأولوية هي لتسوية أوضاع المتخلفين عن خدمة العلم والفارين منها، إذ يمكن تسوية أوضاع هؤلاء.

تسوية أوضاع العشرات من المطلوبين المدنيين والعسكريين الفارين في مدينة حماة (عن الانترنت)

محافظ حماة محمود زنيوعة

هجوم صاروخي على قاعدة الاحتلال الأميركي في الرميلان.. و«التركي» يجدد اعتداءاته على قرى ريف الحسكة

مدفعية الجيش تستهدف إرهابيي النظام التركي في جبل الزاوية ومحيط النيرب

| حلب- خالد زنكلو
حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

بينما استهدفت مدفعية الجيش العربي السوري النقيبة أمس مواقع إرهابيي النظام التركي في جبل الزاوية وفي محيط بلدة النيرب بريف إدلب، تعرضت قاعدة قوات الاحتلال الأميركي في منطقة الرميلان بريف الحسكة إلى هجوم صاروخي، على حين صعدت قوات الاحتلال التركي، من أعمالها العدوانية على ريف الحافظة الشمالي.

وفي التفاصيل، فقد استهدف الجيش صباح أمس بالمدفعية الثقيلة مواقع وتمركز الإرهابيين في محيط بلدة البارة وحرش بينين والروجحة وسان وسفوهن والبارة وقليفل والفطيرة بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، وفي محيط بلدة النيرب شرق ادلب.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش رد بضربات المدفعية تلك على خرق الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد» واعتدائهم بقذاف صاروخية على بلدة للجيش بقطاع ريف إدلب.

وفي سهل الغاب، أوضح المصدر أن الهدوء الحذر ساد مختلف المحاور يوم أمس، بعد الرميات المدفعية الكثيفة التي وجهها الجيش للإرهابيين في مراكز تجمعاتهم ونقاطهم إلى جانب المدينة، على حين قررت عدد المجريين بـ٥٠ ألف مهجر من عفرين ورأس العين وتل أبيض.

وبأضرار كبيرة في منازل العديد من الأهالي، على خط مـواز، ذكـرت وكـالـة «نـورث برس» التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» أن متزعماً أجنبياً ومسلحاً آخر فيما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتبنّى تنظيم «النصرة» غطاء له أصيبا، في استهداف مجهولين لعربتهم العسكرية خلال مرورهم على طريق أرمناز غربي مدينة إدلب.

ونقلت الوكالة عن مصدر خاص، إن مجهولين تقلهم عربة رباعية الدفع استهدفوا، سيارة عسكرية تقل متزعماً ميداني مغربياً الجنسية يدعى أبو إحسان المغربي ومسلحاً كان له عدوان غاشم»، معربة عن «تقديرها لسورية قيادة وشعباً، ولدورها في الوقوف إلى جان